معهد التربية الخاص بتدريب المعلمين خلال العمل، وما سبق هذا المعهد من انشاء دور للمعلمين لعبت دورها في تخريج معلمين مهيأين تربويا . ومع ذلك ما تزال فكرة تحقيق استيطان الفلسطينيين متسربة الى ما تمارسه الوكالة . ما يزال تخطيطها يضع في اعتباره تشجيع المعلمين العمل في دول البترول . اذ ما يزال جو العمل والدخل المادي والضمان الاجتماعي دون المطلوب . تضع الوكالة « كحقيقة » مسلم بها ارقام التحاق قسم من خريجي معاهد المعلمين الخاصة بها بوظائف خارج نطاقها بالرغم من حاجتها اليهم . وتمثل ايضا « حقيقة » لها ترك سنويا عدد لا بأس به من المعلمين عملهم بالوكالة للعمل في دول البترول . وبعد سرد هذه «الحقائق» تبرر الوكالة تعيينها سنويا عددا كبيرا من المعلمين غير الاكفاء(٢٢) ، تاركة على عاتق معهد التربية تدريبهم خلال ممارستهم للمهنة .

ثالثا : هل من المستحيل وضع تخطيط تربوي لتعليم الاجيال العربية الفلسطينية الجديدة ؟

تجزم الوكالة ان ظاهرة عدم الاستقرار في التجمعات الفلسطينية ، نتيجة تشتتها وفقدان الارض وادوات الانتاج ، يجعل من المستحيل وضع تخطيط تربوي يدعم عملية النمو الاقتصادي ويحقق رفاهية المجتمع العربي الفلسطيني . معظم مجالات العمل حاليا هي الدول العربية ولكنها غير مضمونة نسبة الى استيعابها او قبولها لليد العاملة الفلسطينية . وهناك في الحقيقة اربعة اسباب تجعل الوكالة تتخلى عن مبدأ التخطيط التربوي .

اولا : ادراكها لعدم استقرار مستقبلها ، فهي لا تعرف موعد انتهاء عملها ، وعلى الاخص في الوقت الحالي بعد ازدياد مؤشرات حل للقضية الفلسطينية ترافق الحل السلمي ، الذي لا يخدم وحدة المجتمع العربي الفلسطيني .

ثانيا : تنظر الوكالة الى الشعب الفلسطيني كقوى عاملة تخدم اقتصاديات الدول العربية حاليا ومستقبلا . فلا تنظر الى هذا الشعب من خلال حقه بالعودة وبناء كيانه الخاص ، وما يتطلب ذلك من تربية اجيال مرتبطة بهذا الحق ومهيأة لخدمة المجتمع العائد والموحد .

ثالثا : اضافة الى الاصرار على التفكير الاقتصادي الضيق وعدم الاعتراف بوحدة الشعب الفلسطيني واماليه داخل الاطار العربي العام ، تسعى الوكالة الى عدم تجاوز مستويات التخطيط التربوي في الدول العربية المضيفة ، حيث المدارس « مكبس » لحشر المعلومات . ولم تتجاوز الثورية في بعض تلك الدول رفع الشعارات واصدار بعض القوانين المتخلفة تماما عن واجب تغيير النمط التعليمي سعيا وراء ايجاد نموذج جديد من المواطن ، قادر حقا على تحمل اعباء التغيير الاجتماعي — الاقتصادي أساس النمو الحقيقي . تضع الوكالة هدفا لها احسن مستوى تعليمي في الدول المضيفة ، مدركة على انها لن تتحمل اي عبء اضافي ، فالاحسن تربويا لا يتفوق كثيرا عن وضع التعليم في الوكالة .

رابعا : تجد الوكالة ان اي تطوير في اهدافها التربوية سيضعها امام مسؤوليات مادية جمة ، ذكرت قسما منها في تقريرها لعام ١٩٦٧ ، اذ بلغت التكاليف الاضافية حوالي عشرة ملايين ونصف مليون دولار(٢٣). واقتصر التحسين في مجال خفض عدد التلامذة في الصف الواحد وزيادة عدد المعلمين والمفتشين ، وفتح صفوف خاصة للمتأخرين عقليا وتجهيز جميع المدارس التكميلية بالمختبرات .

تمثل جميع هذه الاقتراحات تطورا شكليا امام التطور النوعي في تغيير اسلوب التعليم وتجهيز جميع المدارس الابتدائية والتكميلية بتجهيزات عدة تدعم هذا الاسلوب الجديد ، يضاف الى ذلك ادخال مواد التربية والفنون الجميلة (غناء ، رسم) . واذا اضفنا انشاء المدارس الثانوية والمرتبطة بالاسلوب الجديد ، يظهر لنا حجم التكاليف الاضافية . تهربا من المسؤوليات الحقيقية وما تعكسه من تكاليف مادية عبرت الوكالة عن العجز المبدأي في وضع مخطط تربوي .

نعترف مقدما ان العنصر الاساسي في التخطيط التربوي هو ربط التخصص بالامكانيات الانتاجية الحالية والقادمة ، لكن ليس معنى ذلك جعل التخصص مادة اولية للصناعة ، بل هو في حقيقته ، كما تؤكده الوكالة ايضا رأسمال . لكن يجب فهم هذا الرأسمال بمفهومه الشامل والجزئي . انه رأسمال ليس فقط بما يحققه من تخصص في المجالات العديدة الدافعة لعملية الانتاج وتطوره ، بل ايضا لما يهيىء من قيم ومسلك يتفقان والتغيير الهيكلي للاقتصاد . كما على هذه القيم والمسلك تحقيق قسم من التغيير في الوضع الاجتماعي السابق لعملية التغيير الاقتصادي . ورفض مبدأ التخطيط التربوي من قبل الوكالة هو انعكاس لتمسكها بمبدأ تحقيق الاعالة الذاتية وفي اقرب وقت ممكن . لم تستطع تحقيق هذا الهدف من خلال المشاريع الاقتصادية الجماعية